

17

البحث العلمي والتكنولوجيا دعم الاقتصاد الجديد



البحث العلمي والتكنولوجي دعامة الاقتصاد الجديد

لقد أولينا البحث العلمي الأساسي والتطبيقي والتكنولوجي أهمية قصوى منذ التغيير، وتقدمنا به وبآلياته وحوافزه خطوات كبرى حتى أصبحت نفقاته تحتل مساحة خصوصية في الناتج المحلي الإجمالي ونحن نعول على هذا القطاع و على أهله، من الباحثين المتمرسين والمؤطرين الجامعيين ومن الباحثين الشبان وكذلك الباحثين في قطاعات الإنتاج والهيكل الفنية المختصة، سواء في المؤسسات العمومية أو الخاصة، لرفع تحديات المستقبل وإرساء إقتصاد حديث بمضامينه المعرفية والتكنولوجية وبأدائه المتفوق وقدرته على المنافسة.

لذلك سنعمل على:

1/ الإرتقاء مجددا بحصة البحث العلمي والتكنولوجيا من الناتج المحلي الإجمالي من 1.25% إلى 1.5% سنة 2014.

2/ إحداث ثلاثة أقطاب إقليمية للبحث العلمي والتجديد التكنولوجي موزعة بين الشمال والوسط والجنوب :

تنبني على تشبيك الجامعات ومراكز البحث لتعزيز التفاعل بين البحث العلمي والتعليم العالي وتيسير تموقع جامعاتنا في التصنيفات العالمية.

3/ بعث شبكات قطاعية للتجديد :

تتكون من مؤسسات اقتصادية ومؤسسات بحث وتعليم عال وهياكل دعم ومساندة في عدد من الاختصاصات ذات الطابع الاستراتيجي، مثل الطاقة والمياه والبيوتكنولوجيا والصناعات الغذائية والإلكترونيك وتكنولوجيات الاتصال...

4/ تثمين نتائج البحث العلمي في مستوى التجديد وتطوير الإنتاج وتحقيق شراكة دائمة وفاعلة بين المؤسسات الاقتصادية ومراكز البحوث تدعم مقومات اقتصاد الذكاء والابتكار. وذلك تفعيلا للتوجهات الجديدة للمنظومة الوطنية للبحث العلمي والتجديد التكنولوجي ودعم دور القدرات البحثية التونسية في خدمة الأولويات الوطنية.

5/ إحداث بوابة وطنية للتجديد على الأنترنت.

6/ وضع خطة في كل قطاع لتثمين نتائج البحث العلمي وتشجيع المنافسة في هذا المجال :

من خلال :

- الشراكة بين هياكل البحث ومدارس المهندسين والمراكز الفنية والمؤسسات الاقتصادية.
- إحداث صنف جديد من المشاريع المنبثقة من البحوث التكنولوجية والتنموية، بتنسيق من الوكالة الوطنية للنهوض بالبحث العلمي والتجديد .
- إحداث "مكاتب لتحويل التكنولوجيا" في الجامعات.

وتشجيعا للشباب المتميز على الأقبال على البحث في مستوى الدراسات الجامعية المتقدمة سنعمل على :

7/ توسيع مجال "عقد الطالب الباحث" وتعميم صيغة التعاقد على مراكز البحوث : وذلك خلال فترة إنجاز مشاريع البحوث في إطار عقود برامج المخابر ووحدات البحث وتعزيز الخدمات المقدمة لباحثي المؤسسات والمشاريع المجددة في إطار المحاضن.

8/ وضع خطة لإرساء نظام الجودة في مراكز البحوث حسب المواصفات العالمية ؛ من خلال تقسيم استراتيجي لمؤسسات البحث وهياكله.

9/ بعث آليات تحفيزية لاستقطاب الكفاءات التونسية بالخارج ؛ وتشريك الكفاءات التونسية بالخارج في عدد من الهيئات الاستشارية العليا.

10/ تكوين باحثين في مستوى عال في الاختصاصات ذات العلاقة بالأولويات التنموية للبلاد.

11/ وضع برامج بحث إيلافية ذات الصلة بإستراتيجية التنمية وفضاءات لتطوير التكنولوجيا والإبداع.

مع الدخول في :

12/ مرحلة جديدة لبرنامج التأهيل الصناعي تدمج البحوث التطبيقية في القطاعات الواعدة وذات القيمة المضافة العالية.

13/ دعم انخراط تونس في شبكات محلية ودولية للبحث العلمي والتجديد التكنولوجي.